مكافحة مرض السكري وعوامل الخطر الدور المركزي للوقاية

Diabetes control and risk factors. The central role of prevention

ABSTRACT

Obesity, diabetes, and non-communicable diseases pose a global epidemic with significant economic and health impacts. Tax policy emerges as a primary prevention tool, encouraging the agri-food industry to reduce sugar concentrations in products through lower taxes, fostering responsible industry practices. Such measures aim to incentivize citizens to reduce consumption of sugar-rich items. Advocacy efforts by organizations like the Moroccan Association Against Diabetes and the Moroccan Task Force Against Obesity have led to the adoption of behavioral taxes on sugar-rich products, bolstered by robust arguments. Continuous monitoring and evaluation of these taxes are essential to assess their impact on prevention efforts against obesity, diabetes, and related complications. Sharing experiences, strategies, and regulations internationally is crucial to combatting harmful products and promoting healthy lifestyles and physical activity. Comprehensive action against diabetes includes political commitment, infrastructure development, early detection, medication availability, healthcare professional training, legislative updates, education, and prevention initiatives.

جمال بالخضير
أخصائي الغدد الصماء والسكري
رئيس الرابطة المغربية لمكافحة مرض السكري
الرئيس السابق للاتحاد الدولي للسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
www.lmlcd.com

مقدمة:

يُعرف مرض السكري اليوم، مع الأرقام الداعمة له، بأنه وباء عالمي له عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية مدمرة، ترجع خطورة المرض إلى المضاعفات المتعددة (القلب والأوعية الدموية والكلى والعين والعصبية) التي تحدث في غياب الرعاية الكافية وإلى التكاليف المرتفعة الناتجة من حيث النفقات، ولكن أيضًا من حيث المراضة والوفيات. والواقع أن مرض السكري يمثل اليوم في المغرب وفي العالم السبب الرئيسي للوفيات الناجمة عن الفشل الكلوي؛ و للمراضة والوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية، المرتبطة بعوامل الاختطار الأخرى السبب الرئيسي للعمى و لبتر الأطراف السفلية ، وبالتالي، فإن التأثير الاقتصادي والاجتماعي لمرض السكري هائل في كل مكان في العالم، وخاصة في البلدان النامية. إذا لم يتم القيام بأية إجراءات بهذا الخصوص، فإن مرض السكري يهدد باستيعاب فوائد التقدم الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وقد عززت جائحة كوفيد19 هذا الخوف الكبير من خلال إظهار مدى الضعف الخاص لدى مرضى السكري.

وتسلط الأدلة الحالية الضوء أيضًا على الأهمية والحاجة الملحة إلى الالتزام بالسياسات على أعلى مستوى لتنفيذ استراتيجيات متكاملة للوقاية والكشف المبكر وتحسين جودة رعاية مرضى السكري وأمراض التغذية. كما وجب التذكير بالاستراتيجيات والبرامج القطاعية في هذا المجال، وفق مقاربة متعددة القطاعات، استباقية، متماسكة، تشاركية ومتكاملة.

ومن الضروري أيضًا التأكيد على أن دور المجتمع المدني ضروري ليس فقط لرفع مستوى الوعي ضد هذه الآفة، ولكن أيضًا للدعوة إلى أهمية الوقاية من مرض السكري والدفاع عن حقوق الأشخاص المصابين بالسكري

مرض السكري في المغرب بالأرقام:

أرقام مرض السكري في المغرب في تزايد مستمر ففي عام 2000، أظهر المسح الوطني

لوزارة الصحة أن 6.6% من المغاربة (فوق 18 سنة) كانوا مصابين بالسكري، وهو ما يمثل 1,235,000 نسمة في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين، أظهرت جميع الدراسات الاستقصائية والمقاربات الميدانية زيادة منتظمة ومثيرة للقلق في انتشار المرض. وأكد المسح الوطني الأخير لوزارة الصحة حول عوامل الخطر الشائعة للأمراض غير السارية 2017-2018 هذا الاتجاه من خلال إظهار أن 10.6% من السكان (فوق 18 سنة) مصابون بالسكري، أي أكثر من 2353000 شخص. بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من 40% من مرضى السكري لا يدركون مرضهم بسبب طبيعته الصامتة. هناك عنصر آخر مثير للقلق وهو ارتفاع معدل الإصابة بمرض السكري بنسبة 10.4%، أو أكثر من 2,309,000 شخص سيصابون بالسكري في الأشهر والسنوات القادمة.

ومن ناحية أخرى، فإن العواقب من حيث معدلات الإصابة بالمرض والوفيات والتكاليف الصحية المباشرة وغير المباشرة من خلال انخفاض الإنتاجية بالنسبة للاقتصاد المغربي والمجتمع بأكمله، مرتفعة للغاية. وعلى مستوى صناديق التأمين الصحي، يوضح التقرير السنوي الإجمالي لعام 2018 أن 3.2% من السكان الذين يستفيدون من الرعاية المرتبطة بالأمراض طويلة الأمد (ALD) يستهلكون 51.5% من إجمالي النفقات، بما في ذلك 73.1% من النفقات مخصصة لـ الأمراض الأربعة التالية: السكري (10.4%)، ارتفاع ضغط الدم (10.7%)، الفشل الكلوي المزمن (27.4%)، السرطان (23.4%).

أهداف الرابطة المغربية لمكافحة مرض السكري:

الرابطة المغربية لمكافحة مرض السكري (LMLCD)، عضو الاتحاد الدولي للسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تجمع فقط خبراء في مرض السكري والتغذية، ولكن أيضًا أطباء ومتخصصين آخرين معنيين بمضاعفات مرض السكري. كما يدعو علماء الأوبئة والاقتصاديين والمحامين والبرلمانيين والشخصيات الدينية والصحفيين إلى معالجة القضايا الأكثر تحديدًا المتعلقة بإدارة الأمراض.

منذ إنشائها سنة 1990، حددت الرابطة المغربية لمكافحة مرض السكري عدة أهداف:
- رفع مستوى الوعي والمشاركة في تدريب الممارسين العامين والمتخصصين وغيرهم من المهنيين الصحيين من أجل رعاية أفضل لمرضى السكري.
- تعزيز البحوث المتعلقة بمرض السكري.
- مساعدة مرضى السكر على تحسين ظروفهم لإدارة مرضهم.
- نشر الوعي والتثقيف لمرضى السكر.
- الدفاع عن حقوق مرضى السكري على أساس الميثاق الدولي للفدرالية الدولية للسكري والإنجازات الدستورية والتشريعية بالمغرب.
- تعزيز نمط الحياة الصحي والدعوة للوقاية في مجال الصحة العامة ومكافحة مرض السكري.
- تعزيز الشراكة والنهج المتعدد القطاعات.

جهود الرابطة المغربية لمكافحة مرض السكري في مجال الوقاية:

1. الأنشطة العلمية والطبية والاجتماعية المختلفة متوفرة على موقع الجامعة (www.lmlcd.com) سواء على الصعيدين الوطني والجهوي:

• تنظيم 12 مؤتمرا وطنيا ودوليا حول مرض السكري والتغذية، منها 5 مؤتمرات تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

• الاحتفال باليوم العالمي للسكري في 14 نوفمبر من كل عام في مختلف مناطق المملكة.

• جهود التثقيف والتوعية بشكل عام وأثناء المناسبات مثل شهر رمضان والحج.

• تدريب الأطباء والمهنيين الصحيين.

• المشاركة في إعداد الإطار حول مرض السكري في المغرب الذي نشرته ANAM سنة 2023.

• إنتاج مطويات عن مرض السكري وأفلام وتسجيلات فيديو عن حياة مرضى السكري في المجتمع.

• تنظيم 17 ندوة علمية عبر الإنترنت حول مرض السكري باللغة الإنجليزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا.

• تنظيم 3 مؤتمرات افتراضية: 2020، 2021 و 2022 خلال جائحة كوفيد19 مع خبراء من المنطقة.

• المشاركة الفعالة في أنشطة الاتحاد الدولي للسكري وعلى مستوى البرلمان العالمي للسكري (عقد أول اجتماع لمجلس إدارة هذا البرلمان بالمغرب سنة 2015).

كما واصلت الرابطة المغربية لمكافحة مرض السكري الدعوة إلى نهج الشراكة لتنفيذ هذه الإجراءات وقبل كل شيء، رفع مستوى الوعي لدى السلطات العمومية والبرلمان والوزارات الإشرافية والمهنيين الصحيين ووسائل الإعلام والمجتمع .المدني بأهمية الوقاية من مرض السكري والسمنة والأمراض غير المعدية.

2. الشراكة والنهج المتعدد القطاعات

وبفضل هذا النهج، أمكن تحقيق العديد من الإنجازات التي دافعت عنها الرابطة المغربية لمكافحة مرض السكري وشركاؤها، و من أهمها
- إلغاء ضريبة القيمة المضافة في عام 2013 على أدوية الأمراض المزمنة.
- إقرار التعديل عام 2015، باعتبار ممرض الأمراض المزمنة تخصصًا منفصلاً عن المهن شبه الطبية (مثل الممرضات متعددات الأغراض والقابلات وغيرها).
- العديد من المؤلفات العلمية بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة.
- قرار ضريبة المشروبات الغازية عام 2018.
- إقرار إدراج ضريبة المشروبات الغازية سنة 2019.
- اعتماد Nutriscore في عام 2020 تعزيز الضرائب على منتجات التبغ في عام 2021.
- تمديد ضريبة السكر لسنوات 2023 2024 2025.

3. ضريبة السكر: الأولى في المغرب ونموذج لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

اعتمد البرلمان المغربي بشكل نهائي، خلال الجلسة العامة المنعقدة في 18 ديسمبر 2018، فرض الضرائب على المشروبات السكرية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2019.

ويأتي هذا القرار التاريخي نتيجة العمل المتواصل الذي تقوم به الرابطة المغربية لمكافحة مرض السكري وشركائها (الجمعية المغربية للتغذية والصحة والبيئة، برلمانيون، خبراء من وزارة الصحة وباحثون جامعيون متخصصون في شؤون التغذية والصحة). ويشكل هذا القرار خطوة مهمة في مكافحة وباء السكري والسمنة وغيرهما من الأمراض المزمنة غير المعدية في بلدنا، ولا سيما من خلال الحد من استهلاك المشروبات السكرية.

هدف الرابطة المغربية لمكافحة مرض السكري وشركائها هو مواصلة النضال من أجل الحد من محتوى السكر والملح والأحماض الدهنية غير المشبعة في الأطعمة المصنعة. وفي هذا السياق على وجه الخصوص، نؤيد بقوة تطوير صناعة الأغذية الزراعية المسؤولة والمدنية.

خلال شهر دجنبر 2019، وخلال مناقشة قانون المالية لعام 2020 تم فرض ضريبة تصاعدية على الاستهلاك الداخلي (TIC) على المشروبات المحلاة بما يتناسب مع تركيز السكر فيها. والهدف من ذلك هو تشجيع الشركات المصنعة على تقليل محتوى السكر في المشروبات السكرية ومشروبات الطاقة لتجنب الإفراط في الضرائب. سيتم تعزيز هذا المكتسب في عام 2023 من خلال اقتراح الحكومة بتعميم ضريبة الاستهلاك (TIC) على جميع المنتجات المصنعة الغنية بالسكر مثل البسكويت والشوكولاتة ومنتجات الألبان والمربى وغيرها على مدى 3 سنوات: 2023 و 2024 و 2025. والتي دخل جزء منها حيز التنفيذ في 2023.

وقد أشادت العديد من المؤسسات العالمية (برلمانات العالم، منظمة الصحة العالمية، الاتحاد الدولي للسكري، البرلمان العالمي للسكري، المؤسسة الدولية للسكري، فرقة العمل المعنية بالسمنة، وغيرها) بهذا القرار الذي اتخذه البرلمان المغربي وبجهود بلادنا في تعزيز محاربة داء السكري و صحة مواطنينا ومستقبل أطفالنا. إن الدعم الذي يقدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب ضروري. وهو يشكل مكتسبا كبيرا للغاية، ذو بعد مؤسسي واجتماعي وثقافي جديد لحقوق الإنسان من أجل الحفاظ على الصحة في المغرب.

إن هذه المشاريع الضريبية في المغرب التي تعد من بين الوسائل الوقاية الأولية حظت باهتمام واسع النطاق من قبل وسائل الإعلام والصحافة العمومية أو من خلال الخبراء من خلال المجلات المفهرسة ومنشورات منظمة الصحة العالمية أو البرلمان العالمي للسكري وتقارير بعض المنظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020.

وأخيرا، من المهم الإشارة إلى أن جهود الرابطة المغربية لمكافحة مرض السكري ستكافأ بالحصول على "جائزة الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة لعام 2022 وجائزة البرنامج الخاص لمنظمة الصحة العالمية لرعاية مرضى السكري". في 22 شنتبر 2022 خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويعتبر هذا التكريس بمثابة مكافأة لعمل الرابطة والمجموعة المغربية المتعددة التخصصات التابعة لـ "فريق العمل المغربي لمكافحة السمنة" في مكافحة الأمراض غير السارية وتعزيز الضريبة على المنتجات الغنية بالسكر.

خاتمة

السمنة والسكري والأمراض غير المعدية وباء عالمي تكلفته مرتفعة جدا على الاقتصاد الوطني وصناديق التأمين الصحي وعلى المواطن.

أثبتت السياسة الضريبية أنها من بين وسيلة الوقاية الأولية ضمن استراتيجية وطنية متعددة القطاعات، فعاليتها في تشجيع صناعة الأغذية الزراعية على تقليل تركيزات السكر في المشروبات والمنتجات الغنية بالسكر مثل البسكويت والشوكولاتة وبالتالي دفع ضرائب أقل الحصول على لقب الصناعة المدنية والمسؤولة. وهي أيضًا وسيلة لتشجيع المواطنين، من خلال هذه الضريبة السلوكية، على تقليل استهلاكهم للمنتجات الغنية.

وكان لدور الرابطة المغربية لمكافحة مرض السكري و"فريق العمل المغربي لمكافحة السمنة" في المغرب دور فعال في اعتماد الحكومة والبرلمان للضريبة السلوكية على المنتجات الغنية بالسكر من خلال تقديم حجج قوية وذات مصداقية. ستوفر مراقبة وتقييم هذه الضرائب حججًا إضافية أخرى لتأثيرها والوقاية منها ومحاربة السمنة والسكري ومضاعفاتها. ويجب أن يكون هذا الأخير عملا مستمرا ومنتظما.

هناك حاجة إلى تبادل الخبرات والاستراتيجيات والقوانين واللوائح عبر البلدان لمكافحة المنتجات الضارة (السكر والملح والأحماض الدهنية والتبغ والكحول وما إلى ذلك) وتعزيز الحياة الصحية وتعزيز النشاط البدني.

صحيح أن مكافحة مرض السكري يجب أن تتم على جميع الجبهات: الالتزام السياسي بإعطاء الأولوية لإدارة مرض السكري، وتطوير هياكل الرعاية والمراكز المرجعية لمرض السكري، والكشف المبكر، وتوافر الأدوية في الهياكل الأساسية، واستخدام الأدوية الجنيسة، وتكوين مهنيي الصحية، وتحديث التشريعات واللوائح، وبرامج التثقيف والتوعية، وتنفيذ برامج الوقاية...